الأمير يهنئ خادم الحرمين بانتهاء موسم الحج ونجاحه

سموه أشاد بالجهود الكبيرة التي بذلتها القيادة السعودية للتسهيل على الحجاج

بعث سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة الى اخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود بمناسبة انتهاء موسم الحج لعام 1428 هجرية، ضمّنها سموه خالص تهانيه على النجاح الكبير الذي تحقق في موسم حج هذا العام بفضل من الله تعالى، وما بذله خادم الحرمين شخصياً وحكومته الرشيدة من جهود كبيرة ومقدرة لخدمة حجاج بيت الله الحرام، مما سهل عليهم أداء مناسكهم بكل سهولة ويسر، سائلاً الله العلي القدير أن ينعم على المملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق بمزيد من التقدم والازدهار تحت ظل القيادة الحكيمة والرشيدة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود. كما بعث سمو نائب الامير ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ببرقيتي تهنئة مماثلتين.

العاملون في ديوان الخدمة: الترقية باختيار الأعلى مؤهلاً قرار «ظالم» و«غير مدروس»

يجب اعتبار سنوات الخبرة معياراً لا المؤهل الجامعي

فاطمة دشتي

ما زال قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 37 /2006 الخاص بقواعد المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار يلقي بظلاله على موظفي الديوان، وغيرهم من موظفي الوزارات والهيئات الحكومية، ويؤثر سلبا في أجواء العمل لدى العديد منهم، ممن عبروا عن استيائهم واستنكارهم جراء الظلم الواقع عليهم بعد تطبيق القرار المذكور.

ونصت المادة الرابعة من القانون على أن تكون «الأولوية في المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار للأعلى مؤهلا، فشاغل الوظيفة الاشرافية الأعلى وفقا لتقسيمات الهيكل الوظيفي المعتمد في الجهة الحكومية، فإذا تساووا في مستوى الوظيفية الإشرافية قدم الأقدم في شغلها لدى الجهة المرقى فيها، ثم الأقدم في شغل الدرجة المالية السابقة عليها، إذا اتحد تاريخ شغل الأخيرة قدم المرقى إليها، ثم الأقدم تخرجا فالأكبر سناً».

ويفسر بعض الموظفين الظلم الذي يتضمنه هذا القرار بالقول ان الديوان فاضل في بداية التعيين ما بين حملة المؤهلات العلمية، وأعطى كل ذي حق حقه، لكن المؤسف أن يقع الظلم على الموظف في الفترة الأخيرة من سنواته الوظيفية، ويحطم أمله في انتظار سنوات طويلة للحصول على درجتي أ و ب ليأتي من هو أعلى شهادة ليحصل على الدرجة بعد آخر مربوط من الدرجة الأولى العامة.

وتؤكد مصادر في الديوان أن «القرار المذكور له إيجابياته مقابل سلبيات كثيرة تضمنها قرار الترقية بالأقدمية»، اما بالنسبة الى عدم اتاحة الفرصة لترقية حملة المؤهلات الادنى من «الجامعي»، فأشارت المصادر الى ان المادة 2 من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 37 لسنة 2006 قد اجازت للوزير المختص ان يحدد طبيعة الوظائف التي يكون لها الاولوية عند الترقية بالاختيار والنسبة المخصصة لترقيتها على الا تتجاوز ربع الدرجات الشاغرة المخصصة للترقية لكل درجة في الميزانية.

ومفاد نص المادة 2 المشار اليها «ان مجلس الخدمة المدنية قد وضع حدا اقصى للنسبة التي يجوز لكل جهة حكومية تخصيصها من الدرجات الشاغرة في كل درجة لوظائف معينة ترى انها ذات طبيعة خاصة، ومن ثم فانه يجوز لكل جهة حكومية تخصيصها من الدرجات الشاغرة في كل درجة لوظائف معينة ترى انها ذات طبيعة خاصة، ومن ثم فإنه يجوز لوزارة التربية اذا كان بعض حملة المؤهلات الادنى من الجامعي تجمعهم وظائف معينة ترى ان يكون لها الاولوية في الترقية بالاختيار».

وتضيف المصادر انه وعلى هذا الاساس فإن القرار اعطى مرونة لمعالجة الوظائف التي تحددها الجهة في حدود ربع الدرجات الشاغرة، وذلك لمعالجة الحالات المماثلة للحالة المعروضة وغيرها في حدود ربع الدرجات الشاغرة.

لكن هذا الرد لم يقنع الموظفين بل يرى بعضهم أن هناك ادارات أو مراقبات لديها شواغر في المناصب الاشرافية، فيترقى فيها الموظف بسرعة وهناك ادارات أو مراقبات لا توجد بها شواغر، فيمكث الموظف طويلاً في مسماه الوظيفي حتى التقاعد، متسائلين «هل يُعقل أن يقدم ذلك الموظف الذي حصل على الوظيفة الاشرافية في تلك الادارة التي توجد بها شواغر مع قصر مدته في شغل الدرجة المالية الحالية على الموظف الذي لا توجد له فرصة الترقي إلى الوظيفة الاشرافية لعدم توافر الشواغر الاشرافية، بالرغم من انه أقدم في شغل الدرجة المالية الحالية...؟».

ويؤكد الموظفون المتضررون أن الديوان فاضل مرتين بين الموظفين في بداية التعيين، وهذا حق، ومن ثم فاضل عند الاختيار على درجتي (ب، أ) وهذا ظلم فادح يجب مواجهته واعتبار سنين الخبرة هي المعيار، وأن تكون الأولوية في المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار في الجهة الحكومية للأقدم في شغل الدرجة المالية الحالية، ثم للأقدم في شغل الدرجة المالية السابقة عليها، فإذا تساووا قدم الأعلى مؤهلا، فشاغل الوظيفة الاشرافية الأعلى وفقا لتقسيمات الهيكل التنظيمي المعتمد في الجهة الحكومية، ثم الأقدم في التعيين، فالأكبر سناً.

«الصحة»: ارتفاع في تكاليف الخدمة... ومحدودية في الموارد... وزيادة في الهدر

مجانية العلاج تعطل ضبط جودة الخدمات الصحية في القطاع الحكومي

ضيف الله الشمري

أكدت دراسة صحية خاصة بتطبيق برامج الجودة في القطاع الصحي الحكومي في دولة الكويت أن طبيعة المؤسسات الحكومية غير ربحية، وأن تداخل التخصصات ونقص التدريب والخبرة وضعف الحوافز وقلة نظم المعلومات الإحصائية تعد من التحديات التي تواجه ضبط الجودة في القطاع الصحي الحكومي.

كشفت دراسة صحية بشأن تطبيق برامج الجودة في القطاع الصحي الحكومي في دولة الكويت أن هناك عددا من التحديات التي تواجه ضبط الجودة في القطاع الصحي الحكومي، منها طبيعة المؤسسات الحكومية غير الربحية، وتداخل التخصصات، وعدم وجود وصف وظيفي محدد، فضلا عن نقص التدريب والخبرة وضعف الحوافز، وقلة نظم المعلومات الاحصائية، وعدم تحديد مواصفات قياسية للخدمة او المنتج، واخيرا عدم اشراك مقدمي ومتلقي الخدمة في تحديد المواصفات.

وأوضحت الدراسة، التي اعدتها ادارة الاعتراف وضمان الجودة في وزارة الصحة، أن ضرورة تطبيق الجودة في القطاع الصحي الحكومي تأتي على خلفية ارتفاع تكاليف تقديم الخدمة (التشغيلية، الصيانة) مع محدودية الموارد وزيادة الهدر، فضلا عن ارتفاع مستوى الوعي الصحي، ومستوى توقعات العملاء مع الرغبة في التميز والاتجاه نحو خصخصة بعض الخدمات.

واضافت ان هناك دوافع عدة للتغيير ومنها الدافع السياسي والمالي، اضافة الى توقعات المرضى والعامة، مشيرة الى ان هناك عددا من المحاور التي يقوم عليها نظام ضبط الجودة في المرافق الطبية، وهي: الجودة في القطاع الصحي، والجودة في القطاعين الصحي الحكومي، والتحديات التي تواجه التطبيق، ونشأة برنامج الجودة في الرعاية الصحية بدولة الكويت، والهيكل التنظيمي لإدارة الاعتراف وضمان الجودة والعناصر الأساسية لبرنامج الجودة في القطاع الصحي في الكويت.

وقالت الدراسة ان طبيعة النظام الصحي، الذي يتسم بتعدد الإجراءات والاختصاصات والتداخلات complex system، تحتوي على خدمات صحية قد تسبب أضرارا من الممكن منعها، كما يمكن في الوقت نفسه أن تقدم منافع كبيرة.

وأكدت الدراسة ان أهداف البرنامج تصب في إطار تحسين الخدمات الصحية المستمر، والارتقاء بمستوى الاداء من خلال التخطيط الواعي للجودة، والبحث الدائم عن فرص التحسين والتطوير، ورسم السياسات والبرامج التي تساهم في رفع مستوى جودة اداء مقدمي الخدمات الصحية في المراحل المختلفة لتقديم الخدمة، وبما يحقق رضا المستفيدين منها.

وذكرت الدراسة ان من اهم العناصر الاساسية لبرنامج الجودة في القطاع الصحي بدولة الكويت هو برنامج الاعتراف بالمؤسسات الصحية الذي يهدف الى التحسين المستمر لمستوى الرعاية الصحية المقدمة في مؤسسات الرعاية الصحية، وذلك من خلال وضع مجموعة من معايير الجودة، وقياس مدى التزام المؤسسات الصحية بتطبيقها، موضحة انه ينقسم الى مرحلة تمهيدية تحضيرية تتبعها مرحلة وضع المعايير الوطنية لجودة الرعاية، وقد انتهت وزارة الصحة من تنفيذ المرحلة التمهيدية في المستشفيات الحكومية.

وتطرقت الدراسة الى بعض الانجازات التي تمت في المرحلة التمهيدية لبرنامج الاعتراف، ومنها وضع سياسات التشغيل لجميع الاقسام الاكلينيكية والفنية (100%)، ومعظم الأقسام الادارية واستخدام المؤشرات لقياس الأداء والوعي ببرامج الجودة والسلامة، وتواصل أفضل بين مختلف الأقسام الفنية والادارية، وكذلك بينها وبين ادارة المستشفى، فضلا عن الحرص على تدريب العاملين بصورة مستمرة، والالتزام بتوثيق البيانات والمعلومات في الملف الطبي، وكذلك أنشطة الأقسام الفنية والادارية، وخلق جو المنافسة بين مختلف الأقسام في نفس المستشفى وبين المستشفيات الاخرى.

واكدت الدراسة اهمية برنامج مؤشرات جودة الرعاية الصحية، الذي يتم من خلاله وضع مؤشرات عامة (لخدمات المستشفى ككل)، وكذلك مؤشرات خاصة (لكل تخصص اكلينيكي على حدة) لقياس مستوى أداء مقدمي الخدمة الصحية، مشيرة الى ان هذا البرنامج طبق منذ عام 2002 بعد عمل العديد من الدورات التدريبية للعاملين (أطباء الجودة - الأطباء الاكلينيكيون - والفنيون) للتدرب على طرق وضع مؤشرات جودة الخدمة وكيفية قياسها.

وكشفت الدراسة عن عدد من نتائج مؤشرات الجودة العامة، ومنها أهمية التزام القيادة العليا ببرامج الجودة ودعمها المستمر كعامل أساسي لنجاحها، وأهمية التدريب والتوعية لكل العاملين على اختلاف مستوياتهم، والاهتمام بنظم المعلومات، وتوفير البيانات السليمة التي هي أحد ركائز برامج الجودة، وضرورة تسويق ونشر قصص النجاح تحفيزا للعاملين، فضلا عن أهمية اشراك جميع العاملين، وتشكيل فرق العمل في جهود التحسين والتطوير، وضرورة وضع آلية لقياس مدى تطبيق معايير الجودة، وأهمية استطلاع آراء متلقي الخدمة وإشراكهم في تحديد فرص التحسين والتطوير.

> أهم العناصر الأساسية للجودة هو برنامج الاعتراف بالمؤسسات الصحية

الموسى لـ الجريدة: «البيئة» ليست الجهة الوحيدة التي تقر المشاريع البيئية

لا بد أن يؤدي القطاع الخاص دوراً في إعادة تدوير المخلفات والاستفادة منها

عادل سامي

مسؤول بيئي يؤكد أن الحفاظ على البيئة صار مهنة مَن ليس له مهنة، مشيراً إلى القصور الإعلامي في الموضوعات ذات الصلة بالشأن البيئي.

أكد مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للبيئة د. أحمد الموسى أن البيئة الكويتية بمختلف أنواعها تتعرض للعديد من أصناف التلويث، مضيفا أن هناك قصوراً إعلامياً في الموضوعات البيئية العميقة، موضحاً لـ«الجريدة» أننا نفتقر إلى الدراسات التي تؤهلنا للاستفادة من المخلفات بإعادة تدويرها. وفي ما يلي التفاصيل:

● ما أكثر الجهات التي تتسبب في تلويث البيئة الكويتية بمختلف أنواعها البرية والبحرية والجوية؟

هناك العديد من أشكال التلوث المختلفة في الكويت فأحد الملوثات غير المحسوسة حركة السفن في الخليج، التي تقوم بإلقاء مياه التوازن المضرة بالبيئة البحرية والذي تختلط بالعديد من الكائنات البحرية الغريبة، بالإضافة إلى الملوثات النفطية، فمياه التوازن تحتوي على العديد من الكائنات البحرية الغريبة التي تم سحبها من مياه المحيطات عند تعبئة السفن بمياه التوازن، والتي تطغى وتسيطر على الحياة البحرية في منطقة الخليج العربي مسببة هلاكا للكائنات الحية الأساسية في المنطقة.

أما المشكلة الأساسية في الكويت فتكمن في المخلفات المنزلية التي لا تستوعبها مكبات النفايات ولا توجد دراسة جدوى للاستفادة منها، ويعود في ذلك إلى تقصير الحكومة في اعطاء القطاع الخاص التصاريح التي تمكنهم من الاستفادة من هذه المخلفات، ولا ننسى بالطبع دور المواطن في تقليل النفايات والناتج عن نظام التعليم الذي لا يؤكد السلوك التعليمي وعدم وجود رادع قانوني للمخالفين، ولا ننسى المشكلة الرئيسية الواضحة وهي مصافي النفط واطلاقها كميات كبيرة من المواد الملوثة للهواء.

● كيف ترون دور منظمات المجتمع المدني في قضية التوعية البيئية والحفاظ على البيئة؟

للأسف صارت المحافظة على البيئة عمل من ليس له عمل، نحن نشجع جميع المتطوعين وجمعات النفع العام التي تقوم بالعديد من الخطوات الايجابية نحو المحافظة على البيئة، ولكن يجب عليهم أولاً مراجعة الهيئة العامة للبيئة حتى تشاركهم بخبرتها في المشروع، وتعمل على ادخال الخبرات العلمية والمختصين في الحملات البيئية، حتى لا تقوم بخطأ قد يحمل البيئة نتائج سلبية.

الإعلام البيئي

● ما تقييمك للدور الإعلامي في تغطية القضايا البيئية؟

أرى أن كل ما ينشر في الصحافة المحلية لا يخدم قضايا البيئة، فهو عبارة عن أخبار لا تقدم المعلومة التي تغير سلوك المواطن، والمشكلة أن الصحافيين البيئيين يتعاملون مع القضايا البيئية كأي موضوع خبري آخر، فعلى سبيل المثال ينشرون اخبار المؤتمرات العلمية من دون أن ينقل الموضوع الأهم وهو عرض الأوراق العلمية ونشر التوصيات التي يخرج بها المؤتمر في النهاية، وذلك لأن الصحافي غير متخصص أو مؤهل للكتابة في الموضوعات البيئية، كما أن وقته في أغلب الأحيان لا يسمح له بالاطلاع على التفاصيل والموضوعات العلمية الدقيقة.

وأنا أرى أنه في كل مجال نجد متخصصين يكتبون ويحللون الأمور بطريقة واضحة وعلمية عدا البيئية، ومن الاستبيان الذي عملت عليه وجدت نتائج مذهلة، منها أن التوعية البيئية في الصحافة المحلية لا تتجاوز العشرة في المئة وأن 70% من الموضوعات البيئية عبارة عن أخبار كما ذكرت سابقا.

فالإعلام غير مهتم بالقضايا البيئية، فمثلا قضية مثل التغير المناخي والاحتباس الحراري، ومن خلال متابعتي الصحافة المحلية من عام 2002-1981 أي مدة 22 سنة كانت حصيلة المواد التي عرضت القضيتين السابقتين لا تتجاوز 0.05 %، أي أقل من الواحد في المئة. بينما في بريطانيا تتصدر مشكلة الاحتباس الحراري الصحف.

أحمد الموسى

دراسة المردود البيئي

● هل تعتقد أن المشاريع المقامة على السواحل خضعت لدراسات بيئية جدية لمعرفة تأثيرها على المدى البعيد (مثل قاعدة عسكرية في جزيرة أم المرادم، ومشروع جسر الصبية، ومشروع لؤلؤة الخيران)؟

قضية بناء جسر الصبية عرضت على الهيئة العامة للبيئة كجهة رقابية، وكان للهيئة تحفظ على مسارين دون الثالث، ولكن كان رأي المرور أن الجسر سيساعد في حل مشكلة الازدحام، و«الأشغال» تعاين التكاليف قبل الحكم على صلاحية المشروع، والبيئة هي التي تحدد كمية الدمار البيئي الناتج عن المشروع، لذا ليست البيئة هي المحتكم الوحيد عند اقرار المشروع.

أما المشاريع الأخرى مثل مشروع لؤلؤة الخيران، فقد تم رفضه مدة 20 عاما، وفي النهاية قامت الشركة بعمل دراسة وعرضت المشروع على خبراء بيئيين حددوا لها أفضل طريقة لإنشاء المشروع من دون ايذاء كبير للبيئة، وتمت بعد ذلك الموافقة عليه من قبل الهيئة العامة للبيئة، ولكن لا نعلم ما قد يترتب على هذا المشروع من مشاكل في المستقبل.

النفايات والمخلفات تمثل مشكلة بيئية كبرى